المعالي في اخر عمره واما على القول بثبوت الحال فتوقف في ذلك ولم يجزم بامكانه
ولا امتناعه وقد تقدم حكاية لفظه في ذلك وهذا اعتراف منه بان هذا القو
ل الذي قالوه ممتنع في العقل عند محققيهم وهم نفاة الحال واما عند مثبتي الحال
عندهم فلا نعلم انه ممكن او ممتنع وعلى امكان صحة ما ادعوه من ان كلام الله
معنى واحد افضلا عن ان يكون ذلك هو الواقع اذ ليس كلما امكن في الذهن
كان هو الواقع فانه اذا جاز في العقل ان يكون الكلام صفة واحدة وجاز ان
يكون صفات متعددة فلا بد من دليل يبين ثبوت احدهما دون الاخر فكيف
اذا قال الناس لم انه ممتنع لم يذكروا دليلا على امكانه الوجه الثاني والسبعون
انا نبين ان هذا القول ممتنع على القول بثبوت الحال وعلى القول بنفيه اما
على القول بنفيه فقد تقدم كلامه في ذلك واما على القول بثبوته فان الرازي انما
توقف لانه قال واما ان نتكلم على القول بالحال فيجب ان ينظر في الحقائق
الكثيرة هل يجوز ان تتصف بوجود واحد ام لا فان قلنا بجواز ذلك فحينئذ
يجوز ان تكون الصفة الواحدة حقائق مختلفة والا بطل القول بذلك قال
وانا الى الآن لم يتضح لي فيه دليل لا نفيا ولا اثباتا فيقال لهذا هذه
غلوطة وذلك انه هب ان وجود كل شيء زائد على حقيقته في الخارج وهب
انا سلمنا له ما شكك فيه وهو اتصاف لحقائق المختلفة بوجود واحد فهذا لا يثبت
محل النزاع وذلك لان هذا انما يفيد ان تكون الحقائق المختلفة لها صفة واحدة
فتكون الحقائق المختلفة موصوفة بصفة واحدة هي الحال التي هي الموجود وذلك
لا يستلزم ان تكون الحقائق المختلفة شيأ واحدا وان تكون الصفة الواحدة
في نفسها حقائق مختلفة وبهذا يتبين لك ضعف قوله فان قلنا بجواز ذلك اي
بجواز اتصاف الحقائق المختلفة بوجود واحد فحينئذ يجوز ان تكون الصفة
الواحدة حقائق مختلفة والا بطل القول بذلك وانما قلنا ان هذا ضعيف
لان اتصاف الحقائق المختلفة بوجود واحد غير كون الصفة الواحدة هي
في نفسها

في نفسها حقائق مختلفة امر واضح بين وانما يصح له ما قال لو ثبت ان الحقائق
المختلفة تتصف بوجود واحد وان ذلك الوجود الواحد الثابت في الخار
ج هو في نفسه حقائق مختلفة وهذا لا يقوله عاقل وهؤلاء يقولون
ان نفس الطلب هو نفس الخبر فيجعلون الحقيقتين المختلفتين شيأ واحدا وذلك
ممتنع وان قيل لها وجود واحد انما على حقيقتها فاذا كون الحقيقتين
شيأ واحدا معلوم بالبديهة وما يوضح هذا ان الحقائق المختلفة كالاعراض
المختلفة وان قيل ان وجودها زائد على حقيقتها وانه يجوز ان يكون وجود
ها واحدا فلا يقول عاقل انها في نفسها واحدة الوجه الثالث
والسبعون ان يقال ما شكك فيه يقطع فيه الامتناع فيقال من الممتنع ان يكون
لحقيقتان المختلفتان لها وجود واحد قائم بهما كما يمتنع ان يكون لها عرض واحد
يقوم بهما وذلك لان الحال الذي هو الوجود الذي يقال انه قائم بالحقائق وانه
زائد على حقائقها تابع لتلك الحقايق فوجود كل حقيقة تابع لها لا يجوز ان توجد
بغيرها كما لا يوجد بغيرها سائر ما يقوم به من الاعراض وكما لا يجوز ان يكون
العرض القائم بهذه الحقيقة هو بعينه العرض القائم بالحقيقة الاخرى المخالفة لها
فالوجود الذي لهذه الحقيقة اولى ان لا يكون الوجود القائم بالحقيقة الاخرى
بعينه وهذا ظاهر الوجه الرابع والسبعون ان هذا الذي شكك فيه لو
صح وجزم به لكان غايته ان يكون الكلام متعددا متحدا فيكون حقيقتين وهو
واحد اما رفع التعدد عنه من كل وجه فلا يمكن لان الوجود الواحد انما كان صفة
لحقيقتين وقيل ان الصفة تكون حقائق مختلفة فلا ريب ان ذلك يوجب كو
نها حقائق مختلفة وكونها شيأ واحدا هو لا يمنعون ان يكون المعنى الواحد
القائم بالنفس حقائق مختلفة فعلم ان قولهم معلوم الفساد على كل تقدير وهذا
كله تنزل معهم على تقدير ثبوت الحال وان وجود الشيء في الخارج زائد على حقا
يقها الموجودة والا فهذا القول من افسد الاقوال وانما ابتدعه بعض المعتزلة الذين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)